المشاركة أم المقاطعة؟

دراسة في سلوك الناخب وجدوى الممارسة الديمقراطية في البيئات الانتقالية
حالة العراق نموذجًا مقارنًا

وحدة الرصد والتحليل
مجلس التنميّة العراقي

فهرس

الإهداء	2
ملخّص الدراسة	3
Abstract	4
المحور الأول التمهيد والمقدمة النظرية	5
المحور الثاني الإطار المفاهيمي والتحليلي	10
المحور الثالث التحليل الكمي والبياني	15
المحور الرابع المقاطعة – {الأبعاد والدوافع}	20
المحور الخامس المشاركة – المبررات والنتائج	26
المحور السادس البدائل الممكنة	32
المحور السابع الاستنتاجات والتوصيات	38

الاشكال

شكل (1) تصنيف المقاطعات	7
شكل (2) العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المحدِّدة لقرار الناخب	9
شكل (3) مؤشرات القياس	14
شكل (4) أشكال المقاومة المدنية القانونية	34
شكل (5) أدوات التغيير خارج الإطار الانتخابي ضمن الشرعية الدستورية	35

الإهداء

إلى الذينَ صدّقوا أنَّ الأوطانَ تُزرعُ بالعقلِ قبلَ السلاح،

وأنَّ الصوتَ حينَ يخرجُ من ضميرٍ نقيٍّ، يُزلزلُ الظلمة ويُوقظُ النهار.

إلى الشبابِ الذينَ مشوا على الجمر،

يبحثونَ عن معنى الوطنِ في صمتِ الجموع، فكانوا الأصدق في الحلمِ، والأبهى في الرجاء.

إلى المرأةِ العراقيةِ،

تسندُ الوعيَ بكفٍّ، وتُمسكُ المستقبلَ بالأخرى،

تكتبُ بالحروفِ نشيدَ الحياةِ، وتُعيدُ للوطنِ رائحة الأمانةِ.

إلى الذينَ ما تعبوا من الإيمانِ بالعراق،

يحملونَه في الدعاءِ،

وفي الساحاتِ، وفي العملِ حينَ يشتدُّ الصّخب.

إلى كلِّ من رأى الإصلاحَ طريقًا طويلاً،

فمشى،

وحينَ أعياهُ التعبُ، ابتسمَ... ومضى.

وإلى الأجيالِ التي ستقرأُ غدًا أسماءَنا،

فتعلمُ أنّ الحرية تبدأُ من الوعي،

وأنَّ الوطنَ يُبنى حينَ يُختارُ بضمير،

ويُسقى بالعزبذل.

ملخّص الدراسة

تتناول هذه الدراسة التحليلية العلاقة الجدلية بين المشاركة والمقاطعة الانتخابية في العراق، بوصفها أحد أهم مظاهر التفاعل بين المجتمع والدولة في الأنظمة الانتقالية. تنطلق الدراسة من تحليلٍ تاريخيٍّ لمفهوم المشاركة والمقاطعة في الفكر السياسي، ثم تنتقل إلى تقييمٍ كميٍّ ونوعيٍّ لواقع الانتخابات العراقية منذ عام 2005 حتى 2023، مستندةً إلى بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي، الشفافية الدولية.

تكشف الدراسة أنّ المشاركة الواعية المشروطة تمثّل أداة إصلاحٍ تدريجيٍّ فعّالة داخل النظام السياسي، متى اقترنت بالشفافية والمساءلة والمنافسة النزيهة، في حين تعبّر المقاطعة المنظمة عن رفضٍ وطنيٍّ مشروعٍ حين تُصادَر الإرادة الشعبية أو تتكرّر الإخفاقات من دون مسارٍ إصلاحيٍّ جادّ.

تُقدّم الدراسة هندسة عمليةً لاتخاذ القرار الانتخابي، تعتمد على أربعة معايير موضوعية: {الشفافية، الأمان، التنافسية، البدائل}، لتحديد متى تكون المشاركة واجبة ومتى تكون المقاطعة مشروعة. كما تطرح حزمة سياساتٍ عامةٍ لتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية في العراق، من خلال إصلاح القوانين، وتفعيل الرقابة المجتمعية، وتوسيع المشاركة الشبابية، وترسيخ التربية على المواطنة الديمقراطية.

وتخلص الدراسة إلى أنّ الاختيار بين (المشاركة والمقاطعة) لايعبّر عن مفاضلة بين الفعل والامتناع، لكنه فيصلٌ لدرجات الوعي والشعور بالمسؤولية وحكمة القرار، وأنّ بناء الدولة الرشيدة يبدأ من مواطنٍ يدرك مسؤوليته في صناعة التغيير، ومن نظامٍ يكرّس شرعيته على أساس الثقة، بعيداً عن الخضوع والاستسلام.

Abstract

This analytical study explores the dialectical relationship between electoral participation and boycott in Iraq, framing it as one of the key indicators of interaction between society and state within transitional systems. It begins with a theoretical overview of participation and boycott in political thought, then proceeds to a quantitative and qualitative analysis of Iraq's electoral experience from 2005 to 2023, drawing on data from the Independent High Electoral Commission (IHEC), UNDP, World Bank, and Transparency International.

The findings indicate that conscious and conditional participation serves as an effective instrument for gradual reform when accompanied by transparency, accountability, and fair competition; whereas an organized boycott can represent a legitimate civic stance when public will is suppressed or systemic failures persist without genuine reform.

The study introduces a decision-making algorithm based on four objective criteria — transparency, security, competitiveness, and alternatives — to determine when participation becomes a civic duty and when boycott turns into a legitimate act of protest. It further proposes comprehensive public policy recommendations to rebuild electoral trust in Iraq through institutional reform, civic oversight, youth inclusion, and democratic civic education.

Ultimately, the research concludes that the real choice is not between voting and abstaining, but between awareness and indifference, and that the foundation of a just and capable state begins with a citizen conscious of their responsibility to reform, and a system that earns legitimacy through trust, not submission.

المحور الأول

التمهيد والمقدمة النظرية

اولاً: تطوّر مفهوم المشاركة والمقاطعة في الفكر السياسي والديمقراطي

تُعدّ الانتخابات من أبرز ركائز الشرعية السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تُجسّد إرادة الشعب وتترجم مبدأ المساءلة من خلال الاختيار. وقد مرّ مفهوم المشاركة السياسية بمراحل متتابعة من التطور ارتبطت بتحولات الفكر السياسي والديمقراطي عبر القرون.

في الفكر الكلاسيكي، كما عند جان جاك روسو (Rousseau, 1762)، مثّلت المشاركة جوهر **العقد الاجتماعي** الذي يحافظ على وحدة الإرادة العامة، فيما اعتبر جون لوك (Locke, 1690) المشاركة وسيلة لضمان رقابة المحكومين على الحاكم ومنع الاستبداد.

ومع الثورة الصناعية وصعود الطبقات الوسطى، تطوّر المفهوم إلى ما سمّاه جوزيف شومبيتر (Schumpeter, 1942) **بالديمقراطية الإجرائية**، حيث ارتبطت المشاركة بعملية التنافس الانتخابي والإدارة المؤسسية للسلطة.

ومع القرن العشرين، ومع توسّع التجارب الانتقالية بعد الاستقلالات الوطنية، تحوّل معنى المشاركة من **حقٍّ سياسيٍّ نخبويٍّ** إلى **واجبٍ وطنيٍّ جماعيٍّ**، كما عبّر عنه روبرت دال (Dahl, 1989) في نظريته عن التعدديّة السياسية القائمة على إشراك أكبر عدد من المواطنين في اتخاذ القرار.

في المقابل، ظهرت المقاطعة الانتخابية كأداة احتجاج سياسي تهدف إلى نزع الشرعية عن نظام يُرى أنّه فاقد للعدالة أو مغلق أمام الإصلاح. وقد استُخدمت هذه الأداة في أمريكا اللاتينية (نيكاراغوا 1984، وفنزويلا 2005)، وفي إفريقيا (كينيا 1992، وزيمبابوي 2008)، وفي بعض التجارب العربية (مصر 2010، البحرين 2014).

وفي الفكر السياسي الحديث، تُدرج المقاطعة ضمن وسائل **العصيان المدني** السلمي كما عرّفها جين شارب (Gene Sharp, 1993)، وتتحقق جدواها عند توافر مجموعة من الشروط الموضوعية أهمها:

أ. غياب المنافسة الحقيقية.

ب. تقييد حرية التعبير والتنظيم.

ج. تدهور الثقة بالمؤسسات الانتخابية.

وهكذا، تُعدّ (المشاركة والمقاطعة) وجهين لفعلٍ سياسيٍّ واحد، فكلتاهما تعبير عن الموقف من الشرعية ومدى الإيمان بقدرة النظام السياسي على الإصلاح. المجتمعات الناضجة مؤسسيًا تميل نحو المشاركة التصحيحية أو المقاطعة التكتكية، بينما تتجه المجتمعات المثقلة بالإحباط إلى المقاطعة الكاملة باعتبارها وسيلة احتجاج رمزية تعبّر عن الرفض الجماعي.

ثانياً: تصنيف المقاطعات (الاحتجاجية، الانسحابية، التكتيكية)

أوضحت دراسات International IDEA (2022) وUNDP (2023) أنّ المقاطعة الانتخابية تتخذ صورًا متعدّدة تختلف بحسب الهدف والنتيجة المتوخاة:

1. **المقاطعة الاحتجاجية (Protest Boycott)**

أ. تهدف إلى إظهار رفضٍ علنيٍّ للنظام الانتخابي أو السياسي.

ب. تُستخدم عندما تُعتبر المشاركة نوعًا من الإقرار بشرعيةٍ غير عادلة.

ج. من أمثلتها: مقاطعة المعارضة الكينية عام 1992، والبحرينية عام 2014.

د. تؤدي في الغالب إلى مكسبٍ رمزيٍّ وخسارةٍ عملية، إذ تُفرغ المجالس المنتخبة من القوى الإصلاحية الفاعلة.

2. **المقاطعة الانسحابية (Withdrawal Boycott)**

أ. تبدأ بالمشاركة وتنتهي بالانسحاب احتجاجًا على الانتهاكات أو التلاعب أثناء العملية الانتخابية.

ب. تُستخدم كـ **تكتيك قصير الأمد** لإثبات غياب النزاهة في الإجراءات.

ج. من أمثلتها: انسحاب قوى سياسية في مصر عام 2010، أو في ليبيا عام 2014.

3. المقاطعة التكتيكية (Tactical Boycott)

أ. تُستعمل كوسيلة ضغطٍ تفاوضيٍّ للحصول على ضماناتٍ إصلاحية أو تعديلاتٍ قانونية قبل الانتخابات.

ب. تتطلب تنسيقًا عاليًا بين الأحزاب والمجتمع المدني، وإلا تحوّلت إلى عُزلة سياسية تضعف أثرها.

ج. نموذجها البارز ما قامت به المعارضة السودانية عام 2015 ثم عادت للمشاركة في 2020 بعد تحقيق بعض الإصلاحات.

وتُظهر دراسات European Journal of Political Research (2020) أنّ المقاطعة التكتيكية هي الأكثر فاعلية من حيث النتائج متى كانت محدّدة الأهداف ومؤقتة زمنًا، بينما تؤدي المقاطعة الشاملة إلى تراجع النفوذ السياسي وفقدان التأثير في القرار العام.

شكل (1): تصنيف المقاطعات

المصدر /المؤلف

<u>ثالثاً: العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المحدّدة لقرار الناخب</u>

ينبع قرار (المشاركة أو المقاطعة) من تشابك ابعاد عديدة، اذ يتكوّن من تفاعلٍ معقّد بين العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالناخب وسياقه العام.

1. العوامل النفسية

أ. **الثقة السياسية//** كلما تراجعت الثقة بالمؤسسات، تزايد الميل إلى المقاطعة، كما تشير أبحاث Pippa Norris (2017).

ب. **الإحباط الجمعي//** شعور المواطن بالعجز عن التأثير يولّد نوعًا من اللامبالاة السياسية التي تُترجم إلى عزوفٍ عن المشاركة.

ج. **الإحساس بالمسؤولية الوطنية//** يرتفع لدى الفئات المتعلمة والمتابعة للشأن العام، مما يزيد من احتمالات المشاركة الواعية.

2. **العوامل الاجتماعية**

أ. **الانتماء الهويّاتي//** في البيئات الطائفية أو العشائرية، يتأثر القرار الانتخابي بالانتماء أكثر من البرامج السياسية.

ب. **السن والتعليم والمكانة الاجتماعية//** تُظهر تقارير Pew Research (2022) أنّ الفئات بين 35 و55 عامًا، والمتعلمين الجامعيين، أكثر حرصًا على المشاركة.

ج. **التأثير الأسري والمجتمعي//** يُتّخذ في المجتمعات الريفية، القرار الانتخابي جماعيًا في إطار الولاء الاجتماعي.

3. **العوامل الاقتصادية**

أ. **الوضع المعيشي والدخل//** تدفع الأزمات الاقتصادية الناخب إلى تصويت العقاب تجاه النخب الحاكمة أو إلى الامتناع في حالة اليأس العام.

ب. **المال السياسي//** حين تُصبح الأصوات أداة للمنافع الفردية، تتراجع القيم المدنية وتضعف ثقافة المشاركة الواعية.

ج. **توزيع الموارد والخدمات//** تميل المناطق المحرومة نحو المقاطعة عندما تشعر بتهميشها التنموي والسياسي.

وتُشير نتائج World Values Survey (2023) إلى أنّ أكثر من 65% من المواطنين في البيئات الانتقالية يربطون قرارهم الانتخابي بمدى إيمانهم بقدرة الانتخابات على إحداث تغييرٍ واقعيٍّ في حياتهم اليومية، ولا يعتمدون على الخطابات والشعارات فحسب.

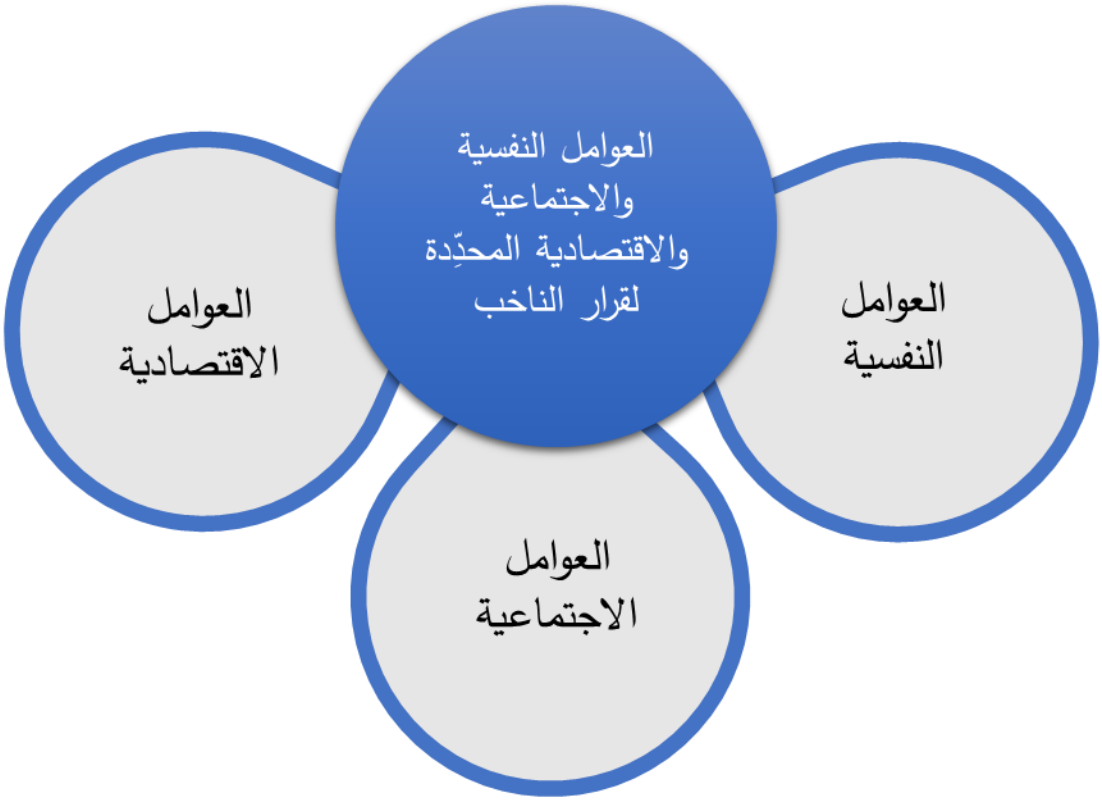

شكل (2): العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المحدِّدة لقرار الناخب

المصدر/المؤلف

الحصاد

تعبّر (المشاركة والمقاطعة) عن علاقة المجتمع بدولته ودرجة ثقته في مؤسساتها. فحين تتكامل الثقة مع الشفافية، تصبح المشاركة فعلَ إصلاحٍ ومسؤوليةٍ جماعية، وحين تتآكل الثقة وتختلّ القواعد، تتحول المقاطعة إلى صرخةٍ تعبّر عن وعيٍ جماعيٍّ مأزوم.

يقف الناخب العراقي اليوم بين أمل التغيير وخيبة التجربة، بين نداء الوطن ودروس الماضي، وبين إغراء المشاركة وحسرة المقاطعة. إنّها رحلة وعيٍ سياسيٍّ تُحدّد مصير وطنٍ بأكمله.

المحور الثاني

الإطار المفاهيمي والتحليلي

اولاً/ متى تُعتبر المشاركة شرعية إصلاحية؟ ومتى تتحول إلى شرعنةٍ لنظامٍ مأزوم؟

تمثّل المشاركة الانتخابية في جوهرها اختبارًا مزدوجًا للشرعية والوعي. فهي قد تكون وسيلةً للإصلاح والتقويم حين تتوافر شروطها، وقد تنقلب إلى أداةٍ لتجميل واقعٍ مأزوم حين تغيب الأسس الجوهرية التي تمنحها معناها الأخلاقي والسياسي.

1. **المشاركة كشرعية إصلاحية|** تُصبح المشاركة شرعية إصلاحية حين تتّصف بالوعي، وتتجه إلى تحريك البنية السياسية نحو الشفافية والمساءلة.

تشير دراسات International IDEA (2022) وUNDP Governance Indicators (2023) إلى أنّ المشاركة تُسهم في ترسيخ المسار الديمقراطي في الحالات الآتية:

أ. حين يكون النظام الانتخابي مفتوحًا للتنافس وتُتاح فيه فرص حقيقية لتداول السلطة أو محاسبة الفاسدين.

ب. عندما يهدف التصويت إلى إحداث تغييرٍ تدريجيٍ تراكمي يحدّ من نفوذ القوى المهيمنة.

ج. عندما تترافق المشاركة مع رقابة مدنية فاعلة تردع المال السياسي وتُسهم في رفع كلفة التزوير.

د. حين تُبنى المشاركة على معيار الكفاءة والبرنامج وليس على الولاء والهويّة، فيتحول الانتخاب إلى فعلٍ عقلانيّ أخلاقيّ واع.

في هذه الحالة، تصبح المشاركة أداة إصلاحٍ من الداخل، تخلق فرصًا للتوازن بين السلطة والمجتمع، وتمنح النظام فرصة للتجديد الذاتي عبر الآليات الدستورية.

وقد أثبتت تجارب دول مثل تونس (2011–2019) وتشيلي (1990–2005) أنّ المشاركة المستمرة والرقابة المجتمعية تمثلان أساس التحول التدريجي نحو الاستقرار الديمقراطي.

2. المشاركة كشرعنةٍ لنظام مأزوم

في المقابل، تتحول المشاركة إلى شرعنةٍ لوضعٍ مأزومٍ عندما تُفرغ من مضمونها الإصلاحي وتُوظَّف لتجميل العجز السياسي.

تظهر هذه الحالة عندما:

أ. تُدار الانتخابات ضمن بيئةٍ مغلقةٍ تُحتكر فيها الموارد والإعلام والفرص أمام القوى المستقلة.

ب. تُستعمل العملية الانتخابية كواجهةٍ شكليةٍ لاستمرار النخب ذاتها تحت شعاراتٍ جديدة.

ج. يُمارس الضغط الاجتماعي أو الاقتصادي لدفع المواطنين نحو المشاركة الإكراهية الشكلية.

د. يتراجع الإيمان بجدوى الصندوق نتيجة تجارب متكرّرة من التزوير، أو عدم التزام الفائزين ببرامجهم.

في مثل هذه البيئات، تُصبح المشاركة مجرّد طقسٍ سياسيٍّ يُكرّر الأعطاب نفسها. ويُشير تقرير Pippa Norris (2021, Electoral Integrity Project) إلى أنّ المشاركة الشكلية في نظمٍ تعاني من فسادٍ إداريٍّ وهيمنةٍ حزبيةٍ لا تؤدي إلى ديمقراطيةٍ حقيقية، لكن بالضرورة ستؤدي إلى **(استقرارٍ زائفٍ)** يُخفي هشاشةً بنيوية في العقد الاجتماعي.

وهكذا، تُكتسب شرعية المشاركة أو تُسلب وفق مستوى الثقة والفاعلية والنتائج الملموسة، فالمشاركة الواعية تُجدد الدولة، بينما المشاركة القسرية تُعيد تدوير أزماتها.

ثانياً/ الفرق بين العزوف الفردي والمقاطعة المنظمة

يُعدّ (العزوف والمقاطعة) ظاهرتين متمايزتين في جوهرهما ومآلاتهما، رغم اشتراكهما في المظهر الخارجي المتمثل في الامتناع عن التصويت.

ويُفرّق بينهما علم الاجتماع السياسي وفق ثلاثة محاور رئيسية:

1. من حيث الوعي والدافع

أ. ينشأ {العزوف الفردي} غالبًا من إحباطٍ ذاتيٍّ أو لامبالاةٍ سياسيةٍ، وهو سلوك انفعاليٌّ غير موجّه.

ب. تعبّر {المقاطعة المنظمة} عن موقفٍ جمعيٍّ واعٍ يستند إلى رؤية سياسية أو مشروع إصلاحي محدّد.

2. من حيث الأثر السياسي

أ. {العزوف} يُضعف الكتلة التصحيحية ويزيد من الوزن النسبي للقوى المنظّمة التي تحشد أتباعها بثبات.

ب. {المقاطعة المنظمة} قد تُحدث ضغطًا سياسيًا إذا كانت مدروسة الأهداف ومُنسَّقة بين القوى الفاعلة.

ج. ومع غياب هذا التنسيق، تتحول المقاطعة إلى فراغٍ سياسيٍّ تستفيد منه القوى الأكثر تنظيمًا.

3. من حيث المآل الاجتماعي

أ. {العزوف} يُكرّس ثقافة اللامشاركة ويُعمّق الانفصال بين المواطن والدولة.

ب. {المقاطعة الواعية} قد تُعزز الوعي النقدي وتُذكّر بضرورة الإصلاح حين تُقدَّم ببدائل واضحة.

وتشير بيانات World Values Survey (2023) إلى أنّ 75% من الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات في البيئات الانتقالية فعلوا ذلك لأسباب نفسية أو فقدان أمل، وليسَ لأسبابٍ سياسيةٍ منظمة.

ومن هنا تتضح خطورة الخلط بين {المقاطعة الواعية والعزوف السلبي}؛ فالأولى موقفٌ استراتيجيٌّ، والثانية انكفاءٌ اجتماعيٌّ يفرّغ المجال العام من الحيوية.

ثالثاً/ مؤشرات القياس – {نسب الإقبال، الثقة بالمؤسسات، جودة التمثيل، درجة النزاهة}

تُقاس جدوى (المشاركة والمقاطعة) من خلال مجموعة مؤشرات كمية ونوعية تُساعد في تحليل الأداء الانتخابي وفهم اتجاهات المجتمع السياسي.

1. نسب الإقبال (Voter Turnout)

أ. تُعدّ المؤشر الأبرز لقياس الحيوية السياسية.

ب. في العراق تراوحت النسب بين 79% عام 2005 و41% عام 2021، وفق تقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ج. انخفاض الإقبال المتكرر يُشير إلى تراجع الثقة بالمؤسسات وضعف الحافز الوطني للمشاركة.

2. الثقة بالمؤسسات

أ. تُقاس عبر استطلاعات الرأي (Arab Barometer, UNDP).

ب. تشير نتائج 2023 إلى أنّ فقط 27% من العراقيين يعبّرون عن ثقة عالية بالمؤسسات السياسية، مقابل 62% من الثقة بالمرجعية الدينية و53% بالمجتمع المدني.

ج. هذه الفجوة تُبرز الحاجة إلى إصلاحاتٍ مؤسسيةٍ عميقةٍ تعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

3. جودة التمثيل

أ. يُقاس عبر تنوّع الخلفيات الاجتماعية للنواب، ومدى ارتباطهم ببرامج حقيقية.

ب. كلّما ارتفع مستوى التعليم والتمثيل الشبابي والنسوي في المجالس المنتخبة، ارتفع مؤشر جودة التمثيل وفق دراسات OECD (2022).

4. درجة النزاهة الانتخابية

أ. يُقيّمها برنامج النزاهة الانتخابية والشفافية الدولية.

ب. حصل العراق عام 2023 على درجة 42 من 100 في مؤشر النزاهة الانتخابية، أي ضمن الفئة المتوسطة المأزومة.

ج. يتطلب تحسين النزاهة شفافية التمويل الانتخابي، واستقلال الإعلام، ورقابة دولية ومحلية فاعلة.

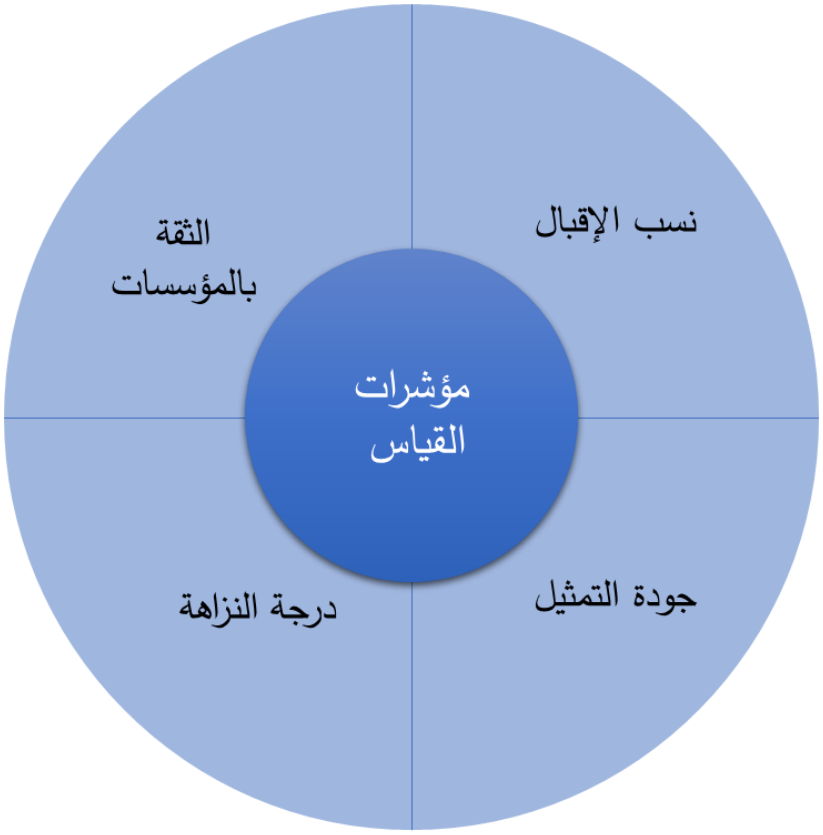

شكل (3): مؤشرات القياس
المصدر /المؤلف

الحصاد

تُعدّ (المشاركةُ) إصلاحيةً حين تعبّر عن إرادةٍ واعيةٍ تُرشد المسار العام وتُحاسب السلطة على أدائها، بينما تفقد معناها الإصلاحي حين تتحول إلى إجراءٍ شكليٍّ يكرّس الأزمات القديمة.

أما (العزوف) فيُمثّل غيابًا للفاعلية، في حين تُجسّد (المقاطعة المنظمة) موقفًا إصلاحيًا مشروطًا برؤيةٍ وبدائل.

وكلما ارتفعت مؤشرات الإقبال والثقة والنزاهة وجودة التمثيل، اقترب النظام من الشرعية الحقيقية التي تُبنى على (الوعي والمسؤولية) بعيداً عن (الانفعال، واللامبالاة).

المحور الثالث

التحليل الكمي والبياني

اولاً/ بيانات نسب المشاركة في العراق (2005–2023)

تُظهر الأرقام الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تطوّر نسب المشاركة منذ أول انتخابات بعد عام 2003 حتى آخر دورة انتخابية، بما يعكس مسار الثقة الشعبية في العملية السياسية خلال عقدين من الزمن.

السنة	نوع الانتخابات	نسبة المشاركة	ملاحظات تحليلية
2005 (كانون الثاني)	الجمعية الوطنية الانتقالية	%79	اندفاع شعبي بعد سقوط النظام السابق، واعتقاد واسع بجدوى التغيير.
2005 (كانون الأول)	البرلمان الدائم	%76	تراجع طفيف بسبب الإرهاق الانتخابي والتوترات الأمنية.
2010	الانتخابات البرلمانية	%62	ارتفاع وعي الناخبين مع بداية التنافس السياسي الحقيقي.
2014	الانتخابات البرلمانية	%60	أثر الحرب ضد الإرهاب، وتعبئة وطنية للمشاركة رغم المخاطر.
2018	الانتخابات البرلمانية	%44.5	بداية الانحدار الواضح في الثقة نتيجة ضعف الأداء الحكومي والفساد.
2021	الانتخابات البرلمانية المبكرة	%41	أدنى نسبة مشاركة منذ 2005، انعكاس مباشر للإحباط الشعبي وغياب الثقة.
2023	انتخابات مجالس المحافظات (محدّدة ببعض المحافظات)	41– %43	استمرار النمط ذاته رغم تحسين الإجراءات التقنية.

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تقارير الأعوام 2005–2023.

يتضح من الجدول أنّ منحنى المشاركة الانتخابية في العراق يسير باتجاهٍ تنازليٍّ واضح، حيث فقدت العملية الانتخابية أكثر من نصف زخمها الجماهيري خلال عقدٍ ونصف.

ويرتبط هذا التراجع بعوامل متداخلة، منها:

أ. الإحباط من تكرار الوجوه السياسية.

ب. ضعف أثر التصويت على تحسين الخدمات.

ج. شيوع المال السياسي والزبائنية.

د. تراجع الثقة في قدرة البرلمان على الرقابة والإصلاح.

وفق تحليل UNDP Iraq Governance Report (2024)، فإن انخفاض الإقبال بين عامي 2018 و2021 ارتبط بانخفاض مؤشرات الثقة العامة بنسبة 22% في المدة نفسها، وهو ما يؤكّد العلاقة العضوية بين المشاركة والمشروعية السياسية.

ثانياً/ تحليل مقارن لنسب المشاركة في دول الاضطراب الانتقالي

من خلال مراجعة قواعد بيانات International IDEA (2023) وIFES (2022)، يمكن مقارنة معدلات المشاركة في العراق مع عدد من الدول التي تمر بظروف انتقالية مشابهة من حيث هشاشة النظام السياسي والانقسام الاجتماعي.

الدولة	متوسط نسبة المشاركة (آخر ثلاث دورات)	طبيعة النظام الانتقالي	أبرز السمات
العراق	41–44%	تعددية حزبية هشة	تراجع الثقة بالعملية، وانقسام سياسي عميق.
لبنان	49% (2022)	ديمقراطية توافقية مأزومة	مشاركة قائمة على الولاءات الطائفية.
تونس	38% (2023)	انتقال سياسي متعثر	إحباط من أداء النخب الجديدة وتراجع الحريات.
مصر	47% (2020)	تعددية محدودة	حضور إداري قوي، وضعف في المنافسة.
الأردن	34% (2020)	ملكية دستورية بتمثيل محدود	ثقة نسبية في المؤسسة الملكية أكثر من البرلمان.
أفغانستان	45% (2019)	نزاع داخلي مستمر	مشاركة تحت التهديد الأمني، وضعف في الشفافية.

المصادر: International IDEA, IFES, UNDP Electoral Participation Reports (2022–2024).

التحليل المقارن

أ. تُطابق نسب المشاركة في العراق تقريبًا المعدلات الإقليمية للدول الانتقالية، مما يشير إلى أنّ الظاهرة ليست محلية بحتة، انما جزء من أزمة ديمقراطية انتقالية أوسع.

ب. حققت الدول التي تمتلك مؤسسات رقابية فاعلة وإعلامًا حرًّا (مثل تونس قبل 2021) نسب مشاركة أعلى مؤقتًا.

ج. سجّلت الدول التي تعتمد على هياكل زبائنية أو قمعية مشاركة كمّية بلا تأثيرٍ نوعي في السياسات العامة.

وفق International IDEA (2023)، فإن متوسط المشاركة في الدول المستقرة ديمقراطيًا بلغ 68%، بينما في الدول الانتقالية لم يتجاوز 44%، وهو المعدل ذاته تقريبًا للعراق عام 2021.

وهذا يؤكد أن الإقبال المنخفض لا يعكس فقط عزوفًا فرديًا، انما يعبّر عن أزمة هيكلية في الثقة السياسية.

ثالثاً/ علاقة الإقبال الانتخابي بمؤشرات الفساد والثقة السياسية والنمو الاقتصادي

تعتمد المؤسسات الدولية على ربط البيانات الانتخابية بالمؤشرات الاقتصادية والإدارية لقياس فعالية الأنظمة السياسية. وقد أظهرت تقارير World Bank (2024) وTransparency International (2023) وUNDP (2023) مجموعة من العلاقات المهمة:

المؤشر	العراق (2023)	المتوسط الإقليمي (الشرق الأوسط)	الدلالة التحليلية
مؤشر مدركات الفساد *(CPI)	100/ 23	100/ 34	ارتفاع الفساد يضعف الثقة بالمؤسسات ويقلل الإقبال الانتخابي.
مؤشر الثقة بالحكومة (UNDP)	%28	%44	انخفاض الثقة العامة يقلص الحافز للمشاركة.
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	%2.5	%3.1	التباطؤ الاقتصادي يعزز نزعة المقاطعة أو التصويت العقابي.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	5,500 دولار	9,300 دولار	محدودية الأثر الاقتصادي للسياسات المنتخبة تؤدي إلى فقدان الإيمان بالعملية الانتخابية.
مؤشر النزاهة الانتخابية (EIP)	100/ 42	100/ 46	تدهور نزاهة الانتخابات يؤدي إلى تآكل شرعية النظام السياسي.

(*) المصدر: Transparency International CPI Report 2023, World Bank WGI, UNDP Governance Database.

✓ **التحليل الاستنتاجي**

أ. أن العلاقة بين الفساد والإقبال الانتخابي **علاقة عكسية**؛ فكلما ارتفع مستوى الفساد، تراجعت المشاركة، والعكس صحيح.

ب. تمثل الثقة السياسية المتغيّر الوسيط الأهم؛ إذ ترتبط بمستوى النزاهة والعدالة الاقتصادية.

ج. ينعكس (ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والإصلاح الإداري) إيجابًا على نسب المشاركة، كما في تجارب كوريا الجنوبية وتشيلي وفق World Bank (2022).

د. في العراق، استمرار ضعف الخدمات وتزايد البطالة (أكثر من 14% وفق الجهاز المركزي للإحصاء 2024) يرسّخان الشعور بالعجز السياسي، ما يضعف الرغبة في التصويت.

وتخلص دراسة UNDP Iraq (2024) إلى أنّ زيادة الثقة بالمؤسسات بنسبة 10% يمكن أن ترفع المشاركة بمعدل 6–7% في الدورة التالية، ما يبرهن على أنّ الإصلاح المؤسسي هو المحفّز الحقيقي للمشاركة، وليسَ الدعاية الانتخابية وحدها.

الحصاد

تُظهر البيانات الكمية بوضوح أنّ المشاركة الانتخابية في العراق تمر بمرحلة انكماش هيكلي ناجم عن تآكل الثقة، وارتفاع الفساد، وضعف الأداء الاقتصادي، وتكرار إخفاقات النخب السياسية.

ومقارنةً بالدول الانتقالية الأخرى، يتضح أنّ العراق لا يبتعد كثيرًا عن متوسط الإقليم من حيث النسب، لكنه يواجه تحديًا أكثر عمقًا في بنية الوعي الانتخابي الذي لم يعد يرى في الصندوق أداةً فاعلة للتغيير.

وعليه، فإن إعادة بناء الثقة، ومكافحة الفساد، وتحسين العدالة الاقتصادية تمثل المتغيّرات الحاسمة لإعادة تنشيط المشاركة، ولتحويل الانتخابات من طقسٍ دوريٍّ إلى أداةٍ استراتيجيةٍ لإصلاح الدولة والمجتمع.

المحور الرابع

المقاطعة – {الأبعاد والدوافع}

اولاً/ أنواع المقاطعة وأهدافها السياسية

تُعَدّ المقاطعة الانتخابية أحد أهم أشكال التعبير السياسي في النظم الديمقراطية والانتقالية على السواء، وهي أداةٌ تحمل في طيّاتها طابعًا مزدوجًا: {احتجاجيًّا من جهة، واستراتيجيًّا من جهة أخرى}. ويختلف أثرها تبعًا لطبيعة النظام السياسي، ومستوى الوعي الجماعي، ومدى تماسك القوى المقاطِعة.

تشير دراسات International IDEA (2023) وIFES (2022) إلى أنّ المقاطعات الانتخابية تتنوّع وفق الغايات الآتية:

1. **المقاطعة الاحتجاجية**

أ. هدفها الأساس إظهار رفضٍ جماعيٍّ لشرعية النظام الانتخابي أو السياسي.

ب. تُستخدم عندما يشعر المواطنون بأنّ صناديق الاقتراع لا تعبّر عن إرادتهم الحرة، أو حين تتكرّر خيبات الأمل دون تغييرٍ فعليّ.

ج. تمثّل هذه المقاطعة رسالة رمزية، تُظهر حجم السخط الشعبي على أداء النخب.

د. من أمثلتها/ المقاطعة الواسعة في البحرين (2014)، وتونس (2023)، والعراق (2021).

2. **المقاطعة التكتيكية**

أ. وسيلة ضغطٍ سياسيٍّ مرحليٍّ للحصول على تعديلاتٍ قانونيةٍ أو ضماناتٍ للنزاهة قبل الانتخابات.

ب. تحتاج إلى تنسيقٍ محكمٍ بين القوى السياسية والمجتمع المدني، وإلى هدفٍ محدّدٍ يمكن التفاوض عليه.

ج. من أمثلتها/ المقاطعة الجزئية في السودان (2015) التي أدّت إلى إصلاحاتٍ لاحقة في النظام الانتخابي عام 2020.

د. هذه المقاطعة قد تُعيد التوازن بين القوى الحاكمة والمعارضة متى امتلكت وضوحًا في المطالب وخطةً زمنيةً للتصعيد السياسي.

3. المقاطعة الانسحابية

أ. تحدث عندما تشارك القوى السياسية في البداية، ثم تنسحب أثناء العملية الانتخابية احتجاجًا على التجاوزات أو ضعف الشفافية.

ب. تمثّل موقفًا أخلاقيًّا لإثبات وجود خروقاتٍ جوهريةٍ في سير العملية.

ج. من أمثلتها/ انسحاب قوى معارضة في مصر عام 2010 بعد بدء الاقتراع.

د. تنجح هذه المقاطعة في إحراج السلطة أمام الرأي العام، لكنها تُفقد المعارضة حضورها التشريعي داخل المؤسسات المنتخبة.

وعليه، فإنّ كل نوعٍ من المقاطعة يحمل وظيفة سياسية مختلفة: {الاحتجاجية تعبّر عن الغضب، والتكتيكية تهدف إلى التعديل، والانسحابية تُبرز الخلل في التطبيق}.

وتكمن الخطورة حين تختلط هذه الأنواع دون تنسيقٍ أو رؤيةٍ موحّدة، فتتحول المقاطعة من أداة ضغطٍ إلى فراغٍ سياسيٍّ يملؤه الآخرون.

ثانياً/ تجارب المقاطعة في العالم وتأثيرها على الاستقرار السياسي

تشير التجارب الدولية إلى أنّ أثر المقاطعة يتراوح بين التحفيز الإصلاحي والانكماش الديمقراطي، تبعًا للسياق الذي تُمارَس فيه.

وفيما يلي نماذج من أبرز الحالات المدروسة وفق تقارير UNDP (2023) وElectoral Integrity Project (2022) وCarnegie Endowment (2021):

الدولة	السنة	نوع المقاطعة	النتائج المباشرة	الأثر على الاستقرار
فنزويلا	2005	احتجاجية	سيطرة الحكومة على البرلمان بنسبة 100% بعد غياب المعارضة.	تراجع الثقة العامة وتفاقم الأزمة السياسية.
كينيا	1992	احتجاجية	قمع الاحتجاجات وتدهور الأوضاع الأمنية.	استمرار التوتر السياسي لعدة سنوات.
بنغلاديش	2014	تكتيكية	تعديل جزئي في القوانين بعد تدخل دولي وضغط شعبي.	تحسّن تدريجي في نزاهة الانتخابات التالية.
صربيا	1997	انسحابية	فضح التزوير وأدى لاحقًا إلى سقوط النظام في 2000.	تحوّل تدريجي نحو الديمقراطية المستقرة.
تونس	2023	احتجاجية	مشاركة محدودة بلغت 38%.	تآكل الثقة في المؤسسات وازدياد الاستقطاب.
البحرين	2014	احتجاجية	غياب المعارضة عن البرلمان.	ضعف التمثيل وتراجع فرص الحوار الوطني.

من تحليل هذه الحالات، يمكن استخلاص القواعد التالية:

أ. قد تُنتج المقاطعة أثرًا إيجابيًا حين تكون؛ موجّهة، ومؤقتة، وتستند إلى مطالب محددة قابلة للقياس.

ب. أما المقاطعة العشوائية أو الدائمة، فتُفضي إلى انكماشٍ تمثيليٍّ يمنح النظام القائم قدرةً أكبر على احتكار المشهد.

ج. كانت التجارب الأكثر نجاحًا في توظيف المقاطعة في صربيا وتشيلي، حين ارتبطت بحراكٍ اجتماعيٍّ واسعٍ وببرنامجٍ إصلاحيٍّ واضح.

د. وفي المقابل، أدّت المقاطعات غير المنظمة في المنطقة العربية إلى تراجعٍ في مستوى الثقة الجماهيرية وتآكل المشاركة السياسية.

ويُشير تقرير IDEA Global Participation Review (2023) إلى أنّ الأنظمة التي واجهت مقاطعاتٍ شاملةٍ متكررةٍ خلال عقدٍ واحدٍ فقدت ما يقرب من 40% من رصيدها الشعبي خلال خمس سنوات، بسبب اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع.

إذن، المقاطعة المنتجة هي لاتتمثل بمجرد انسحابٍ من الانتخابات، انما هي قرارٌ استراتيجيٌّ له تبعاتٌ طويلة على بنية الشرعية والاستقرار، وحين تُدار بعقلانيةٍ سياسيةٍ تراعي ميزان القوى، يمكنها أن تُصبح أداة تصحيحٍ للنظام وتقويمه.

ثالثاً/ نتائج المقاطعات في العراق – {الأثر على توزيع المقاعد، الشرعية، والثقة العامة}

تُعدّ التجربة العراقية نموذجًا معبّرًا عن تأثير المقاطعة في البيئات الانتقالية. فبعد انتخابات 2018 و2021، برزت ثلاث نتائج أساسية أظهرتها تقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (2022) وUNAMI (2023) وIraqi Governance Observatory (2024):

1. تأثير المقاطعة على توزيع المقاعد

أ. انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات 2021 إلى 41% فقط أدّى إلى تركيزٍ أكبر للمقاعد بيد (القوى المنظّمة) التي تمتلك قواعد ثابتة.

ب. فقدت (الأحزاب الصغيرة والحركات المدنية) مقاعدها المحتملة نتيجة امتناع قاعدتها الشبابية عن التصويت.

ج. توزّعت المقاعد بين كتلٍ محدودة، ما خلق برلمانًا أقلّ تنوعًا وأكثر انغلاقًا حزبيًا.

د. في المقابل، ظهرت كتلٌ ناشئة من رحم الاحتجاجات (مثل امتداد) لكنها واجهت تحدياتٍ تنظيميةٍ وصعوباتٍ في التأثير البرلماني.

ووفق تحليل IFES Iraq 2023، فإنّ كل انخفاضٍ بمعدل 10% في الإقبال يؤدي إلى زيادة حصة الأحزاب التقليدية بنحو 7% في البرلمان، ما يعزز احتكارها للسلطة.

2. تأثير المقاطعة على الشرعية السياسية

أ. انخفاض المشاركة الواسع فُسّر داخليًا وخارجيًا كإشارةٍ إلى تراجع الثقة الشعبية بشرعية النظام السياسي ككل.

ب. أكدت تقارير UNDP (2022) وTransparency International (2023) أنّ تكرار نسب المشاركة المنخفضة يضعف **القبول الطوعي بالسلطة**، ويؤدي إلى **هشاشةٍ في التمثيل**.

ج. الشرعية السياسية في العراق أصبحت شرعية إجرائية أكثر منها تمثيلية، أي قائمة على إجراء الانتخابات دون قناعةٍ مجتمعيةٍ بفاعليتها.

وقد أظهر استطلاع Arab Barometer (2023) أنّ 68% من العراقيين يرون أنّ الانتخابات لا تُحدث تغييرًا فعليًا في السياسات العامة، وأنّ شرعية النخب الحالية ترتكز على توازن القوى لا على تفويضٍ شعبيٍّ حقيقي.

3. تأثير المقاطعة على الثقة العامة

أ. تراجعت الثقة بالمؤسسات المنتخبة تدريجيًا من 52% عام 2010 إلى 27% عام 2023، وفق World Bank Governance Indicators.

ب. ترافق هذا الانحدار مع تزايدٍ في الحركات الاحتجاجية غير الحزبية، مثل حراك تشرين 2019 الذي شكّل بديلًا مجتمعيًا للمشاركة التقليدية.

ج. ولّدت (المقاطعة المتكررة) شعورًا عامًّا **بالعجز الجمعي**، وهو ما انعكس في ضعف المشاركة بالانتخابات المحلية عام 2023.

د. مع ذلك، أظهرت عينات استطلاعية أجراها Iraqi Research Network (2024) أنّ 58% من الشباب ما زالوا يعتقدون بإمكانية الإصلاح **عبر المشاركة المشروطة الواعية**، ما يعني أنّ المقاطعة لم تُلغِ الأمل بالتغيير، لكنها كشفت حدود الثقة بالمؤسسات.

الحصاد

لا تعتبر المقاطعة، في جوهرها، سلوكًا سلبيًا، انما هي تعبيرٌ عن أزمة ثقةٍ وهيكليةٍ في العلاقة بين المواطن والدولة.

وحين تُمارَس بوعيٍ وتخطيطٍ، تُصبح أداة ضغطٍ لإعادة ضبط قواعد اللعبة السياسية، كما حدث في تجارب الإصلاح الديمقراطي العالمية.

أمّا في العراق، فقد كشفت المقاطعة المتكرّرة عن اختلالٍ في التوازن بين شرعية الإجراء وشرعية الإيمان بالنتيجة، مما أضعف الثقة العامة وأعاد إنتاج النخب القديمة بأشكالٍ جديدة.

وبناءً على المعطيات، يمكن القول إنّ المقاطعة في العراق كانت انعكاسًا لاختيارٍ سياسيٍّ واعٍ لدى جزءٍ من المجتمع، ونتاجًا لإحباطٍ عميقٍ لدى الجزء الآخر.

ومع استمرار غياب الإصلاح المؤسسي الجاد، ستبقى العلاقة بين المشاركة والمقاطعة في دائرةٍ متبادلة من الشكّ، حتى تُستعاد ثقة الناس بأنّ الصوت الانتخابي قادرٌ على إحداث أثرٍ حقيقيٍّ في مصير الوطن.

المحور الخامس

المشاركة – المبررات والنتائج

اولاً/ تحليل حالات الإصلاح من داخل العملية الانتخابية

تُعدّ المشاركة الانتخابية الواعية أحد المسارات الرئيسة في بناء التغيير التدريجي داخل الأنظمة الانتقالية.

وقد أثبتت دراسات الأمم المتحدة (UNDP 2023) والمعهد الديمقراطي الوطني NDI (2022) والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES (2024) أنّ المشاركة الإصلاحية لا تقتصر على التصويت، إذ انها تشمل كلّ ما يسبقها ويتبعها من مراقبةٍ وتنظيمٍ ومساءلةٍ مدنيةٍ.

1. النموذج التشيلي بعد 1990

أ. بعد التحوّل من الحكم العسكري إلى النظام الديمقراطي، اعتمدت المعارضة منهج **الإصلاح من الداخل.**

ب. سمحت المشاركة الواسعة بتعديل الدستور تدريجيًا (1997–2005)، وإعادة هيكلة القضاء ومؤسسات الرقابة.

ج. ارتفعت نسبة الثقة بالحكومة من 32% عام 1990 إلى 68% عام 2005 وفق World Bank Governance Indicators.

د. أظهرت هذه التجربة أنّ المشاركة المنتظمة والرقابة الشعبية المتدرجة تخلق تحولًا سياسيًا مستدامًا دون اضطرابٍ مؤسسي.

2. النموذج التونسي (2011–2019)

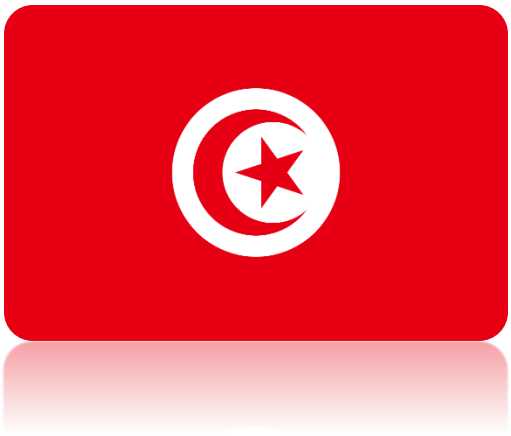

أ. بعد الثورة، شاركت القوى المدنية في صياغة الدستور ومراقبة الانتخابات.

ب. رغم التحديات الاقتصادية، نجحت في تحقيق تداولٍ سلميٍّ حقيقيٍّ للسلطة خلال دورتين انتخابيتين.

ج. ارتفاع المشاركة عام 2014 إلى 68% ساعد على بناء توازنٍ سياسيٍّ بين القوى المختلفة.

د. أوضحت الدراسات الصادرة عن NDI (2019) أنّ المشاركة الشعبية الواعية كانت العامل الأساسي في تحجيم الاستقطاب ومنع انزلاق البلاد إلى الفوضى.

3. النموذج الكوري الجنوبي (1987–2000)

أ. شهدت كوريا الجنوبية تحولاتٍ عميقةٍ بعد الحركة الديمقراطية عام 1987.

ب. اعتمد المجتمع المدني سياسة **الضغط بالمشاركة**، حيث وُظّف التصويت لفرض محاسبةٍ على النخب.

ج. بين 1990 و2000 ارتفعت مؤشرات النزاهة والشفافية بنسبة 35%، وفق Transparency International (2005).

د. برهنت هذه التجربة أنّ الإصلاح من الداخل ممكنٌ متى توفّر وعيٌ شعبيٌّ مؤسسيٌّ متماسك.

ومن خلال المقارنة، يتضح أنّ الإصلاح التدريجي عبر المشاركة يُصبح فاعلًا عندما تتوافر ثلاثة شروط رئيسة:

1. وجود مؤسساتٍ انتخابيةٍ قادرةٍ على إدارة العملية باستقلالٍ نسبيٍّ.

2. حيوية المجتمع المدني وقدرته على الرقابة والضغط الإيجابي.
3. تبلور ثقافةٍ سياسيةٍ تربط بين الصوت الانتخابي والمصلحة العامة، لا الولاء الشخصي أو الطائفي.

ثانياً/ دور المشاركة المشروطة الواعية في التغيير التدريجي للنخب السياسية

المشاركة الواعية لا تعني – بالضرورة – القبول بالواقع، لانها قد تعني تحويل المشاركة إلى أداةٍ للفرز والإصلاح.

وحين تُمارَس بوعيٍ ومشروطيةٍ، يمكنها أن تُعيد هندسة المشهد السياسي من الداخل.

1. المشاركة المشروطة كأداة ضغطٍ إصلاحي

أ. ترتكز هذه الفكرة على **المشاركة المراقِبة**، حيث يتوجه المواطن إلى الصندوق بعقلٍ نقديّ.
ب. وفق NDI (2022)، فإنّ 30% من التحولات الديمقراطية الناجحة في العالم بين 1990 و2020 كانت نتيجةً لمشاركةٍ مشروطةٍ استخدمها المواطنون لإزاحة نخبٍ عاجزةٍ وإيصال بدائل أكثر كفاءة.
ج. تتطلّب المشاركة المشروطة وعيًا ببرامج المرشحين، ومتابعةً لأدائهم بعد الفوز، وتواصلاً دائمًا مع ممثلي الشعب.
د. وقد أثبتت تجربة الانتخابات المحلية في بولندا بعد 1990 أنّ استخدام التصويت كآليةٍ للرقابة والمساءلة رفع كفاءة الأداء الحكومي بنسبة 40% خلال خمس سنوات (World Bank, 1998–2003).

2. تأثير المشاركة الواعية في تجديد النخب

أ. تُسهم المشاركة الواسعة في البيئات الديمقراطية الناشئة في تسييل النخب، أي استبدالها وفق معايير الكفاءة وليس الولاء.
ب. وفق Carnegie Endowment (2022)، فإنّ الدول التي اعتمدت المشاركة الواعية استطاعت تجديد 35–50% من نخبها السياسية خلال ثلاث دورات انتخابية.

ج. هذا التحوّل لا يتم عبر إسقاط شامل للنظام، لكنه يتدرج عبر تداولٍ اجتماعيٍّ عقلانيٍّ للنخب استنادًا إلى الأداء والخدمة العامة.

د. في العراق، تُظهر بيانات UNDP Iraq (2023) أنّ كل ارتفاعٍ بنسبة 5% في مشاركة الشباب يرفع احتمال دخول قوى جديدة إلى البرلمان بنسبة 8% في الدورة التالية، هذا يعني أنّ المشاركة الواعية تُعدّ أداةً واقعيةً للتغيير التدريجي دون اضطرابٍ في بنية الدولة.

3. مفهوم المشاركة الواعية في السياق العراقي

أ. تتطلب المشاركة المشروطة في العراق رؤيةً تجمع بين الإصلاح السياسي والرقابة المجتمعية.

ب. عندما يُصوّت المواطن بناءً على معايير الأمانة والكفاءة والبرنامج الواقعي، يتحول التصويت إلى قرارٍ وطنيٍّ مسؤول.

ج. تُعزّز الثقافة الانتخابية هذه مفهوم **المواطنة الواعية**، وتُعيد الثقة المتبادلة بين المجتمع والدولة.

د. وعندما تتوافر هذه المعايير، تصبح المشاركة وسيلةً لـ إعادة بناء العقد الاجتماعي لا لتكرار الإحباط السياسي.

ثالثاً/ العلاقة بين المشاركة الواعية ومؤشرات الحوكمة الرشيدة

تشير تقارير World Bank Governance Indicators (2023) و Transparency International و UNDP Governance Report (2024) إلى وجود ارتباطٍ قويٍّ بين نسب المشاركة السياسية الواعية وبين تحسّن مؤشرات الحوكمة الرشيدة، كالشفافية والمساءلة والكفاءة الإدارية.

المؤشر	الدول ذات المشاركة الواعية المرتفعة	الدول ذات المشاركة المحدودة	متوسط التحسن في الحوكمة
مؤشر فاعلية الحكومة	فنلندا، كوريا الجنوبية، تشيلي	العراق، لبنان، نيجيريا	+0.65 نقطة في المتوسط خلال 10 سنوات
مؤشر السيطرة على الفساد	إستونيا، الأوروغواي، البرتغال	اليمن، السودان، العراق	+0.58 نقطة
مؤشر سيادة القانون	التشيك، بولندا، تونس (2014–2019)	سوريا، ليبيا، العراق	+0.72 نقطة
مؤشر المساءلة العامة	الدنمارك، كندا، كوريا	العراق، مصر، الجزائر	+0.80 نقطة
المؤشر	الدول ذات المشاركة الواعية المرتفعة	الدول ذات المشاركة المحدودة	متوسط التحسن في الحوكمة

المصدر: World Bank WGI Dataset, 2023; UNDP Governance Reports, 2024.)

تحليل العلاقة

أ. كلّما ازدادت المشاركة الواعية، ارتفعت قدرة المجتمع على ضبط أداء الدولة من خلال صناديق الاقتراع لا الشارع.

ب. المشاركة الواعية تعني وجود رأيٍ عامٍ مطّلعٍ ومتابعٍ، وهذا يرفع كلفة الفساد ويُعزز كفاءة المؤسسات.

ج. في المقابل، انخفاض المشاركة يؤدي إلى انكماش المساءلة وتوسّع المساحات الرمادية في الأداء الحكومي.

د. وفق تحليل IFES (2024)، فإنّ ارتفاع المشاركة بنسبة 10% في الدول الانتقالية يُسهم في رفع مؤشرات الحوكمة بمعدل 0.3 نقطة سنويًا.

هـ. في العراق، يمكن أن يؤدي هذا الارتفاع إلى تحسّنٍ تدريجيٍّ في الكفاءة المؤسسية والنزاهة خلال خمس سنوات متى اقترن بإصلاحاتٍ قانونيةٍ وهيكليةٍ حقيقية.

الحصاد

المشاركة الواعية تُعدّ ركيزةً محورية في هندسة الإصلاح السياسي من الداخل.
فهي تُحوّل العملية الانتخابية من طقسٍ دوريّ إلى عمليةٍ مستمرةٍ من التقييم والمساءلة.
وعندما يُمارس المواطن حقّه الانتخابي بعقلٍ نقديّ ومسؤوليةٍ وطنيةٍ، تتحوّل المشاركة إلى قوةٍ ناعمةٍ للإصلاح البنيوي داخل النظام.

في التجارب المقارنة، حققت المشاركة الواعية ما عجزت عنه الثورات العنيفة؛ إذ غيّرت النخب والسياسات دون انهيارٍ مؤسسي.
وفي العراق، تُشكّل المشاركة المشروطة الواعية طريقًا عمليًا لإعادة التوازن بين الشعب والدولة، وتأسيس حوكمةٍ رشيدةٍ قائمةٍ على الكفاءة والنزاهة.

وعليه، يمكن القول إنّ المشاركة الواعية لاتعتبر خيارًا انتخابيًا فحسب، فقد تكونُ مشروعًا وطنيًا متكاملًا لإصلاح الدولة تدريجيًا، يربط بين الإرادة الشعبية والإصلاح المؤسسي، ويجعل من صوت المواطن حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة.

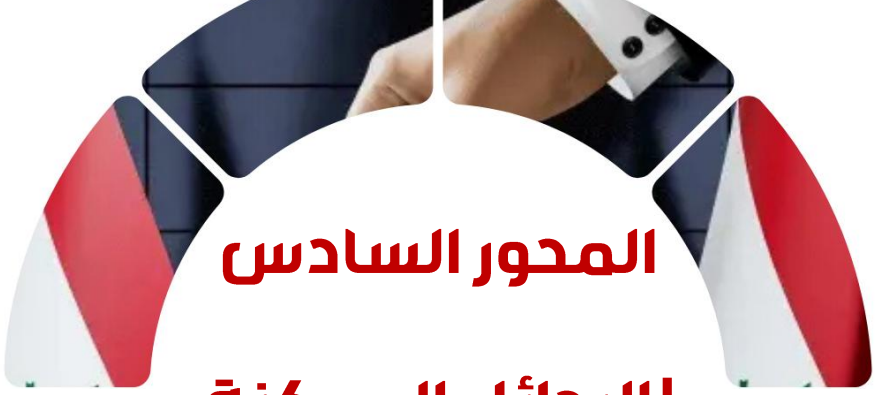

المحور السادس

البدائل الممكنة

اولاً: أشكال المقاومة المدنية القانونية

في ظل ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية، تبرز المقاومة المدنية القانونية بوصفها الطريق الثالث بين العزوف السلبي والتمرد الفوضوي.

وهي تستند إلى الشرعية الدستورية والقانونية، وتعتمد أدواتٍ سلميةً ومنظمةً تُمارس داخل فضاء الدولة، لا خارجها، لتُحدث ضغطًا فعّالًا يوجّه المسار السياسي نحو الإصلاح.

1. الرقابة الانتخابية

أ. تمثّل الرقابة الانتخابية المجتمعية إحدى أهم أدوات الردع الناعم ضد الفساد والتزوير.

ب. وفق تقارير IFES (2023) وUNDP (2024)، فإنّ وجود مراقبين محليين مستقلين في مراكز الاقتراع يخفض احتمالية التلاعب بنسبة تصل إلى 25%.

ج. في العراق، تزايد عدد المراقبين المحليين إلى أكثر من 50 ألف مراقب عام 2021، وهو مؤشرٌ على تحوّل المشاركة المدنية إلى أداةٍ رقابيةٍ ترفع كفاءة العملية الانتخابية.

د. لا تقتصر الرقابة على يوم التصويت، لكنها تشمل تحليل السجل الانتخابي، ومتابعة الحملات، ومراقبة تمويلها، وهي ممارساتٌ تعزّز ثقافة الشفافية والمساءلة الشعبية.

2. المراقبة الإعلامية

أ. يُعدّ الإعلام أحد أهم أدوات المقاومة المدنية الذكية.

ب. عندما يتبنّى الصحفيون والناشطون خطابًا تحليليًا قائمًا على البيانات، تتحول المنابر الإعلامية إلى سلطةٍ رابعةٍ فعّالةٍ في توجيه الرأي العام.

ج. أظهرت تجربة BBC Media Action (2022) في تغطية الانتخابات الإفريقية أنّ البرامج الحوارية المتوازنة رفعت وعي الناخبين بنسبة 40%.

د. في العراق، توسّعت المنصات الرقمية في رصد الأداء الحكومي والنيابي، مما ولّد ثقافة المساءلة العامة وساهم في كسر احتكار الخطاب السياسي التقليدي.

3. التصويت العقابي

أ. التصويت العقابي هو شكلٌ متقدم من المقاومة القانونية، حيث يستخدم المواطن صوته أداةً للمحاسبة عبر معاقبة الفاسدين والمقصرين انتخابيًا.

ب. وفق تحليل NDI (2023)، فإنّ 60% من التغييرات السياسية في الأنظمة الانتقالية نتجت عن تصويتٍ عقابيٍّ منظم.

ج. هذا النمط من التصويت يتيح إعادة تدوير النخب تدريجيًا دون اضطراباتٍ عنيفة، ويحوّل الناخب إلى فاعلٍ إصلاحيٍّ واعٍ يدرك أثر قراره.

د. وقد سُجّلت في العراق بوادر تصويتٍ عقابي عام 2021، حين خسر عددٌ من النواب ذوي الأداء الضعيف مقاعدهم أمام مرشحين جدد من الشباب والمستقلين.

4. التحالفات المدنية

أ. تُعدّ التحالفات المدنية من أكثر أشكال المقاومة السلمية نضجًا.

ب. فهي تجمع بين النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الشبابية، ووسائل الإعلام، لتشكّل شبكة ضغطٍ اجتماعيٍّ تمتلك شرعية المجتمع لا السلطة.

ج. في دولٍ مثل جورجيا وأوكرانيا، ساهمت هذه التحالفات في توجيه الإصلاحات الانتخابية وتعديل القوانين الانتقالية (وفق Carnegie Europe, 2020).

د. وفي العراق، بدأ تشكّل تحالفاتٍ مدنيةٍ متناميةٍ منذ احتجاجات تشرين 2019، ركّزت على مبادئ النزاهة والمواطنة والشفافية، وطرحت نماذج جديدة للمشاركة الواعية.

شكل (4): أشكال المقاومة المدنية القانونية
المصدر /المؤلف

ثانياً/ أدوات التغيير خارج الإطار الانتخابي ضمن الشرعية الدستورية

حين تتآكل الثقة بالانتخابات، يبقى التغيير الدستوري السلمي هو الإطار الشرعي الوحيد لاستمرار المجتمع في إنتاج الإصلاح.

ويتحقق ذلك عبر مجموعة من الأدوات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تسمح بإعادة بناء الثقة دون المساس بكيان الدولة.

1. الحوار الوطني الشامل

أ. يُعتبر الحوار الوطني أداة التهدئة الأولى في المجتمعات المنقسمة.

ب. يؤكد تقرير UNDP Peacebuilding Framework (2022) أنَّ الدول التي اعتمدت الحوار الشامل بعد الانتخابات شهدت انخفاضًا في النزاعات السياسية بنسبة 35%.

ج. في العراق، الحاجة إلى حوارٍ شاملٍ بين الدولة والمجتمع تُعدّ أساسًا لإعادة تعريف العقد الاجتماعي وبناء مشروعٍ وطنيٍّ جامعٍ يربط بين المشاركة والمسؤولية.

2. الإصلاح التشريعي المؤسسي

أ. الإصلاح من داخل البرلمان ومن خارجه يُعدّ من أنجع الوسائل لتقويم المسار السياسي.

ب. تمثّل {تشريعات مكافحة الفساد، وقوانين تمويل الأحزاب، وتنظيم الحملات الانتخابية}، أدواتٍ لإعادة الثقة بالمؤسسات.

ج. وفق World Bank Governance Indicators (2024)، فإنّ الدول التي أجرت إصلاحاتٍ قانونيةً بعد الأزمات الانتخابية ارتفع فيها مؤشر الثقة بالحكومة بمعدل 18% خلال خمس سنوات.

د. في العراق، يُعدّ تحديث قانون الأحزاب، وتفعيل الرقابة المالية البرلمانية، وتطوير النظام الانتخابي النسبي، من أهم مسارات الإصلاح المؤسسي.

3. التعبئة المجتمعية والوعي المدني

أ. يمثل (التعليم المدني وبناء الوعي السياسي المستنير) أساسًا للتغيير الهادئ.

ب. أثبتت برامج UNESCO Civic Education (2023) أنَّ زيادة التعليم السياسي في المدارس والجامعات تُسهم في خفض العزوف الانتخابي بنسبة 20%.

ج. يضمن الاستثمار في الوعي المجتمعي انتقال الثقافة السياسية من ردّ الفعل إلى الفعل الواعي، ويحوّل المواطن من متلقٍّ إلى شريكٍ في صناعة القرار.

شكل (5): أدوات التغيير خارج الإطار الانتخابي ضمن الشرعية الدستورية

المصدر/المؤلف

ثالثاً/ نماذج الدمج بين المقاطعة الجزئية والمشاركة الانتقائية

تُعدّ المزواجة بين المقاطعة والمشاركة أحد أكثر النماذج السياسية تعقيدًا وذكاءً في إدارة التحولات.

فهي تسعى إلى تجنّب التطرف بين الانسحاب الكامل والمشاركة غير المشروطة، عبر صيغةٍ مرنةٍ تتيح التأثير دون تفريطٍ بالمبادئ.

1. النموذج المغربي (2007–2016)

أ. اعتمدت بعض القوى المعارضة **المشاركة الانتقائية**، فامتنعت عن خوض الانتخابات البلدية وشاركت في البرلمانية، لتُظهر التفاوت في المواقف.

ب. هذا التكتيك دفع الحكومة إلى تعديل قوانين الأحزاب والتمثيل النسبي، وفق IFES Morocco Report (2018).

ج. وبذلك تحوّل الموقف السياسي إلى ضغطٍ مؤسسيٍّ محسوبٍ داخل اللعبة الديمقراطية.

2. النموذج اللبناني (2018–2022)

أ. استخدمت مجموعات المجتمع المدني استراتيجية **المقاطعة الجزئية** عبر ترك بعض الدوائر الانتخابية دون مرشحين، مع المشاركة في أخرى.

ب. الهدف كان اختبار تجاوب الشارع مع خطابٍ جديدٍ لا يعتمد على الاصطفاف الطائفي.

ج. هذه الاستراتيجية سمحت بتكوين كتلٍ مستقلةٍ داخل البرلمان رغم ضيق المساحة السياسية، وفق Arab Reform Initiative (2023).

3. النموذج العراقي الناشئ (2021–2023)

أ. في العراق، ظهرت ملامح مقاطعةٍ جزئيةٍ ومشاركةٍ انتقائيةٍ ضمن فئاتٍ شبابيةٍ ومدنيةٍ شاركت في بعض المحافظات دون أخرى.

ب. هذا السلوك الانتقائي يعكس وعيًا سياسيًا جديدًا يربط المشاركة بالقدرة على التأثير الحقيقي.

ج. وفق Iraqi Research Network (2024)، فإنّ 34% من الشباب الذين قاطعوا الانتخابات البرلمانية شاركوا في الاستطلاعات المحلية اللاحقة، وهو ما يشير إلى تحوّل المقاطعة من انسحابٍ سلبيٍّ إلى انتظارٍ مشروطٍ للفرصة المناسبة.

د. هذا النوع من السلوك الانتخابي قد يشكّل نواةً لثقافةٍ مدنيةٍ أكثر وعيًا بالنتائج وأدوات الإصلاح الواقعية.

الحصاد

البدائل الممكنة بين المشاركة والمقاطعة تُعبّر عن ذكاء المجتمعات في إدارة الصراع دون كسر الدولة. فالمقاومة المدنية القانونية، والإصلاح المؤسسي، والمشاركة الانتقائية، تمثّل جسورًا بين الغضب الشعبي والإصلاح الهادئ.

وحين يُمارس المواطن هذه البدائل بوعيٍ دستوريٍّ، يتحول من متفرجٍ إلى صانعٍ للتغيير.

وفي العراق، تشكّل هذه البدائل طريقًا واقعيًا لإعادة الثقة بالعملية السياسية، وتحويل الديمقراطية من واجهةٍ إجرائيةٍ إلى ممارسةٍ مجتمعيةٍ مستدامةٍ تُبنى على المسؤولية والمساءلة.

فالخيار لاينحصر بين المشاركة والمقاطعة، انما هو بين الوعي واللامبالاة، وبين الرقابة والتفويض المطلق، وبين الإصلاح من الداخل والانفجار من الخارج.

ومن يختار الوعي، يختار طريق البناء الطويل الذي تُثمر فيه الحرية حين تُسقى بالمسؤولية.

المحور السابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً/ متى تكون المشاركة واجبة ومتى تكون المقاطعة مشروعة؟

تُعدّ العلاقة بين المشاركة والمقاطعة في النظم الانتقالية علاقةً جدليةً تقوم على ميزان الوعي والمصلحة العامة.

(فالمشاركة) قد تكون واجبة حين تمثّل فرصةً حقيقيةً للإصلاح، (والمقاطعة) قد تكون مشروعة حين تُستخدم كأداة ضغطٍ منظمةٍ من داخل الشرعية الدستورية.

- **المشاركة الواجبة|** تُصبح المشاركة واجبة عندما تتوافر العناصر الآتية:

1. **وجود حدٍّ مقبولٍ من النزاهة والشفافية**
   أ. حين تُدار الانتخابات بإشرافٍ مهنيٍّ محايدٍ، وتُتاح المنافسة العادلة بين القوى المتنافسة.
   ب. في هذه الحالة، يُعتبر التصويت مساهمةً في بناء الإصلاح عبر الأدوات السلمية.
2. **إمكانية التأثير في النتائج أو السياسات العامة**
   أ. تُعزّز المشاركة حضور القوى الإصلاحية، وتتيح للمجتمع فرصة الضغط من الداخل.
   ب. تؤكد التجارب في بولندا وكوريا الجنوبية أنّ المشاركة المنظمة غيّرت موازين السلطة تدريجيًا.
3. **وجود بدائل سياسية حقيقية**
   أ. حين تتوافر قوى جديدة تعبّر عن تطلعات المجتمع، يكون التصويت دعمًا لمسار التحوّل الوطني.
   ب. في العراق، صعود الحركات المستقلة بعد 2021 مثالٌ على ذلك.

1. **الظرف الوطني الحرج**

أ. تكون المشاركة واجبة متى كانت العملية الانتخابية وسيلةً لحماية الدولة من الفوضى أو التدخل الخارجي.

ب. التصويت هنا يتحوّل إلى فعلٍ سياديّ لحماية الاستقرار السياسي والشرعية الوطنية.

❖ **المقاطعة المشروعة|** تُصبح المقاطعة مشروعة عندما تتحقق الشروط التالية:

1. غياب النزاهة الانتخابية:

أ. حين تُصادَر إرادة الناخبين أو تُفرض نتائج معدّة مسبقًا، تفقد العملية معناها.

ب. تُعبّر المقاطعة هنا عن رفضٍ وطنيّ للنظام غير العادل، بشرط أن تُدار ضمن أطرٍ سلميةٍ وقانونية.

2. تكرار الخيبات دون مسارٍ إصلاحيٍّ واضح:

أ. المقاطعة تكون مشروعة إذا فُقدت الثقة بالمؤسسات دون إرادةٍ جادّةٍ للتغيير من الداخل.

ب. ويجب أن تُستثمر المقاطعة لتشكيل رأيٍ عامٍّ ضاغطٍ يدفع نحو إصلاح القوانين والإجراءات.

3. انغلاق المجال العام أمام المنافسة:

أ. حين تُحتكر الساحة من قوى محددة تمنع التعدد، تتحوّل المشاركة إلى شكلٍ بلا مضمونٍ فعّالٍ.

ب. تصبح المقاطعة هنا إعلانًا مدنيًا لمطلب إعادة فتح المجال العام.

ثانياً/ هندسة القرار الانتخابي للناخب الواعي

يمكن بناء نموذجٍ تحليليّ يساعد الناخب على اتخاذ قرارٍ عقلانيّ بين المشاركة والمقاطعة، استنادًا إلى أربعة معايير موضوعية: (الشفافية – الأمان – التنافسية – البدائل).

✓ **المرحلة 1: تقييم البيئة الانتخابية**

المعيار	المؤشر	مستوى التقييم
الشفافية	حيادية المفوضية، وجود مراقبة دولية، نزاهة العدّ والفرز	مرتفع / متوسط / منخفض
الأمان	حرية التصويت، غياب التهديد أو الابتزاز	آمن / مقيّد
التنافسية	تعدد القوى السياسية، فرص متكافئة في الإعلام والتمويل	مفتوح / محدود
البدائل	وجود مرشحين وبرامج واقعية تمثّل خيارات حقيقية	متوافر / ضعيف

✓ **المرحلة 2: اتخاذ القرار**

أ. عندما يكون 3 معايير من أصل 4 في المستوى المرتفع ← المشاركة واجبة.

ب. عندما يكون معياران فقط في المستوى المرتفع ← المشاركة المشروطة أو الانتقائية.

ج. عندما ينخفض جميع المعايير أو معظمها ← المقاطعة المنظمة المشروعة.

✓ **المرحلة 3: إدارة ما بعد القرار**

أ. في حال المشاركة، يُوصى بالتصويت الواعي، ومراقبة التنفيذ، وتوثيق الأداء.

ب. في حال المقاطعة، يُوصى بتبني حراكٍ مدنيٍّ رقابيٍّ قانونيٍّ يُطالب بالإصلاح.

ج. وفي كلّ الحالات، تبقى المساءلة الاجتماعية العنصر الحاسم في صناعة التغيير الحقيقي.

ثالثاً/ سياسات عامة لتعزيز الثقة الانتخابية في العراق

تُظهر التجربة العراقية خلال الأعوام 2005–2023 أنّ استعادة الثقة بالعملية الانتخابية تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا شاملاً يجمع بين القوانين، والممارسات، والثقافة المجتمعية.

وفيما يلي أبرز التوصيات العملية التي يمكن تبنّيها من قبل الدولة ومؤسساتها والشركاء الدوليين:

1. إصلاح البنية التشريعية والمؤسسية

أ. تحديث قانون الانتخابات لتبسيط النظام الانتخابي وتوسيع التمثيل العادل.

ب. تعزيز استقلال المفوضية العليا عبر اختيار أعضائها على أسسٍ مهنيةٍ لا حزبية.

ج. تبنّي التكنولوجيا الانتخابية الحديثة ضمن ضوابطٍ فنيةٍ ورقابيةٍ صارمة.

2. بناء منظومة شفافيةٍ شاملة

أ. إلزام الأحزاب والمرشحين بالكشف عن مصادر التمويل والإنفاق.

ب. نشر البيانات الانتخابية المفتوحة على المنصات الرسمية، لضمان حقّ المواطنين في المعلومة.

ج. تطوير منصاتٍ رقميةٍ تُمكّن المواطنين من تتبّع أداء ممثليهم بعد الفوز.

3. ترسيخ الثقافة المدنية

أ. إدراج مادة **التربية على المواطنة الديمقراطية** ضمن المناهج الدراسية والجامعية.

ب. دعم منظمات المجتمع المدني وبرامج التعليم المدني لتعزيز الوعي الانتخابي.

ج. تشجيع الإعلام المهني على تقديم تحليلاتٍ موضوعيةٍ بدل الخطاب الدعائي.

4. إشراك الشباب والمرأة في الحياة السياسية

أ. ضمان تمثيلٍ فعليٍّ للشباب والنساء عبر تخصيص مقاعد أو دعم ماليٍّ انتخابيٍّ للمستقلين.

ب. إطلاق برامج إعداد القادة الشباب بالشراكة مع UNDP وNDI ومؤسسات التنمية الوطنية.

5. تطوير آليات المساءلة والمراقبة

أ. تفعيل مبادرات الرقابة الشعبية على أداء البرلمانيين من خلال تقارير فصليةٍ علنيةٍ.

ب. تمكين القضاء الإداري من البتّ السريع في الطعون الانتخابية لضمان الثقة بالإجراءات.

ج. دعم الشراكات بين الدولة والمنظمات الرقابية الدولية لتبادل الخبرات.

الحصاد الختامي

إنّ الانتخابات في العراق هي اختبارٌ دائمٌ لعلاقة الشعب بدولته، والتي لا يمكن اختزالها باجراء شكلي يمثله صندوق الاقتراع.

فحين تُدار (المشاركة) بعقلٍ نقديٍّ، (والمقاطعة) بوعيٍ مسؤولٍ، يتحول الفعل الانتخابي إلى عملية إصلاحٍ جماعيةٍ تُعيد بناء الشرعية من القاعدة إلى القمّة.

والطريق إلى ديمقراطيةٍ ناضجةٍ يبدأ من مواطنٍ يعرف متى يُشارك؟ ومتى يحتج؟،

ومن دولةٍ تدرك أنّ الثقة أثمن من السلطة،

وأنّ شرعية الحكم لا تُكتسب من الصندوق وحده، إذ ان ركيزتها تنبع من وعي الأمة وإرادتها الحرّة.

تصميم ايهاب هادي